عدد
تجريبي

آخر قصة

نساء تجاوزن الفقر بالحرف التقليدية

شكوى من تذبذب أسعار الأدوية دون رقابة

ذوات إعاقة يُواجهن التمييز والحرمان داخل الأسرة

أربعُ حِرف أساسية تواجه خطر الانقراض في غزة

WWW.LASTSTORY.NET

مارس 2023

بودكاست تـابـــو

مع: مادلين شقليه

بودكاست اجتماعي يناقش القضايا الحساسة في المجتمع الفلسطيني، يمكنكم الاستماع إلى الحلقات عبر قناتنا على تطبيق ساوند كلاود.

WWW.LASTSTORY.NET

آخـــر قـصَّـــة
LAST STORY

مجلة إلكترونية تصدر عن منصة آخر
قصة الإعلامية المستقلة

رئيس التحرير
فادي جمال الحسني

مدير التحرير
نجلاء السكافي

رسومات
آلاء الجعبري

تصميم
ريم عمر

العدد (7)

نساء تجاوزن الفقر بالحرف التقليدية

مع نسمات الصباح الأولى تستعد السيدة الريفية أم طلال عاشور لريّ مزروعاتها التي غرست كل واحدة منهم بعنايةٍ بالغة، حتى أصبح محصولها الصغير يساهم في سدّ احتياجات الأسرة التي تكاد لا تنتهي من الخضروات وبعض الفواكه.

وتقطن الثلاثينية عاشور في منطقة جحر الديك الحدودية التي تمتاز بخصوبةِ تربتها وخُضرة أراضيها، تقول لـ "آخر قصة"، "فكرت في الاستفادة من الأرض الفارغة بجانب منزلي استغلالًا لخصوبة التربة وتوفير بعض نفقات الأسرة التي تذهب نحو شراء الأساسيات من الخضروات".

خلال شهور قليلة تحوّلت الأرض الجرداء إلى جنّة بمساعدة زوجها الذي وفر لها ما يلزم من السماد واستخلص البذور بطرق متعددة، وبدأت في زراعة المحاصيل وفق ما يتناسب مع كل موسم وتوفير مستلزماتها كالنايلون المقوى الذي استعاضت عن الدفيئات الزراعية به لزراعة البندورة وغيرها.

وأصبحت أم طلال تفتح نافذتها على المزروعات من الخضار كالبندورة والباذنجان والبصل والخيار والكوسا، إضافة إلى الورقيات وبعض أشجار الحمضيات والفاكهة كالجوافة والعنب والتين. تقول هذه السيدة: "رأيت أنّه من الأوفر زراعة المنتجات عن شرائها جاهزة فالبذرة الصغيرة تنتج كميات كبيرة وقد أصبحتُ في مأمنٍ من تتبع الأسعار في السوق".

تلك الفكرة التي استهوت عاشور في البداية أصبحت اليوم تحقق لها الاكتفاء الذاتي، وتسدّ احتياجات أسرتها في ظلّ ارتفاع أسعار الخضروات التي تُرهق كاهل الأسر في قطاع غزة. فغدت تلك المحاصيل تزيد عن حاجة أسرة عاشور التي يبلغ عدد أفرادها 5 فقط، وهكذا بدأت تعرض ما يفيض عن طلبها كمنتج قابل للبيع، وتُحقق عائدا مادياً بسيط.

وعاشور هي واحدة من النساء العاملات الذين تُشكِّل نسبة مساهمتهم في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، 17% من مجمل النساء في سن العمل فيما تعمل غالبيتهن في مهنٍ تقليدية، وذلك وفق آخر إحصاءات صادرة عن المركز الفلسطيني للإحصاء.

يطلق على هذا النوع من المشاريع التي تقودها النساء مسمى مشاريع مُتناهية الصِغر، وفقًا لمدير عام السياسات في وزارة الاقتصاد أسامة نوفل، الذي أكّد أنّ النساء أصبحن يلجأن للاقتصاد المنزلي نتيجةً للوضع الاقتصادي المتردي في قطاع غزة من ارتفاع لمعدل البطالة بين أرباب الأسر، إذ يقوم الاقتصاد الريعي على أساس الاستفادة من الموارد المتاحة للمرأة وتحويلها لمنتج ملموس.

وعلى نحوٍ بسيط من عاشور تزرع شيرين خليفة وهي سيدة متزوجة ولديها 5 أبناء، بعض ما يلزمها وتبتسم وهي تقول "أنا بزرع على قدي"، فهي لم تُفكر سوى بزراعة شجرة ليمون وأخرى مانجا إضافة للنعناع والريحان والعنب والزيتون في الأرض التي تُعمّر فناءِ منزلها رغبةً منها في تحقيق شيء من الاكتفاء الذاتي لأسرتها.

وتروي خليفة التي تعلّمت الزراعة من والدتها واليوم يساعدها فيها زوجها العامل، أنّها تخوّفت من فكرة الزراعة في البداية لكنها وجدت الأمر لا يحتاج إلا بعض الرعاية فقط، تقول، "اليوم لا أدق باب جارتي لأطلب الريحان كما كنت أفعل من قبل، وأصبحت لا أشتري الليمون من السوق، كما أنوي زراعة خضروات أكثر أهمية ولا غنى عنها في أيّ منزل".

خلافًا لسابقتيها، كان لنداء أبو صفر قصة مُغايرة إذ بدأت في تربية بقرة، وبينما تعيش الفتاة الثلاثينية في أسرة مكونة من نحوِ 18 شخصًا يحتاجون باستمرار إلى منتجات الألبان خاصّة في وجبتي الفطور والعشاء، قررت صناعتها بنفسها والاستغناء عن منتجات السوق التي قد لا تتوفر بالجودة المرجوة، وفق قولها.

تعددت منتجات أبو صفر فكان مجموع ما أنتجت حتى اليوم "حليب، وزبدة، جبنة، وسمنة، ولبنة إضافة للعتيق والكشك"، وذلك من الحليب الصافي غير المخلوط بتلك البودرة التي باتت تغزو منتجات الأسواق، حسبما قالت لـ "آخر قصّة"، "كلما زارني أحد وتذوق الطعم أصبح يطلب أن أصنع له مقابل عائدٍ مادي؛ فتحولت الفكرة من مجرد اكتفاء ذاتي إلى مشروعٍ صغير".

وقد كان من الصعب على أبو صفر في البداية التأقلم مع فكرة تربية الأبقار خاصّة وهي تسكن بمنطقة وادي غزة إذ يتزايد الخطر تحديدًا عن فتح عبّارات المياه وغرق الحظيرة بالكامل.

لكنها رويدًا رويدًا أصبحت تُجيد الأمر ووجدت أن بقرة واحدة غير كافية على سدّ احتياج عائلتها من تلك المنتجات فقررت المُخاطرة بتربية 6 أبقار في الأرض الملاصقة لبيتها.

هنا فكّرت الفتاة ألا ترفع سقف المخاطرة كثيرًا فقامت بالحصول على قرضٍ من مؤسسة ذات علاقة بدعم المشاريع الصغيرة، وعملت على تلقي دورات تدريبية خاصة بالعناية بتلك الحيوانات وصناعة المنتجات الغذائية منها بطريقةٍ مُعقمة آمنة ترقى بمنتجاتها لوضعها في نقاط البيع والإعلان عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فأصبحت تجني مكسبًا يُمكّنها تغطية جزء من احتياجات عائلتها.

وترأس النساء 10% من الأسر في قطاع غزة، فمن بين 10 أسر هناك أسرة واحدة ترأسها امرأة، حسبما أشارت نتائج مسح القوى العاملة التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبالعودة إلى نوفل الذي استفسرنا منه عن آلية دعم وزارة الاقتصاد الوطني بغزة لهذه المشاريع، فقال إنَّ وزارته تُساعد المشاريع متناهية الصِغر فلا تفرض عليها ضرائب البتّة، كما تؤخر تسجيلها ومنحها الترخيص حتى تتحول إلى مشاريع كبرى قائمة بذاتها، وبالإضافة إلى ذلك تمنح أصحابها قروضًا صغيرة يسددونها على فترات طويلة، وذلك في سبيل تشجيعهن على البدء بمشاريع ممائلة.

وتذهب النساء لأنواع مختلفة من المشاريع سواء الصناعية أو الزراعية إذ تعمد من خلالها استصلاح أراضٍ متروكة إضافةً لتربية حيوانات أو طيور، بحسبِ نوفل الذي أفاد في حديثٍ لـ "آخر قصة"، "أنّ هناك أيّضًا مَن أبدعن في صناعة المنظفات ونافسن فيها المنتجات المستوردة التي تغزو أسواقنا المحلية وهي إنجازات تسجل للسيدات"

شكوى من تذبذب أسعار الأدوية دون رقابة

كتبت: سلمى العجلة

يرتاد أحمد سعيد -اسم مستعار- (خمسون عاماً) الصيدلية الأقرب لبيته شهرياً لشراء أدوية مزمنة له ولزوجته التي تعاني السكري والضغط، ليصدم لاحقاً بأن فاتورة الأدوية ذاتها التي اشتراها من صيدلية أخرى أقل بقيمة ثلاثين شيكل.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يلاحظ بها الرجل فرق الأسعار في الأدوية بين صيدلية وأخرى، لكنه لم يكن يلق بالاً في السابق.

ووصف أحمد في سياق حديثه لـ"آخر قصة"، ارتفاع أسعار الأدوية بـ"الكارثي" باعتبار أن الأدوية التي يعتاد شراءها تتعلق بأمراض أسرته المزمنة وبحاجة ماسة لتعاطيها باستمرار، مبيناً أن هذا الارتفاع في الأسعار يشكل استغلال لظروف الناس الذين يعانون من أزمتي الفقر والبطالة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الرواتب وانعكاس ذلك على ضعف القدرة الشرائية.

وليس ببعيد عن قصة أحمد، تقول الحاجة أم محمد (75عاماً) لـ "آخر قصة": "أعاني منذ أكثر من عشرين عاماً من أمراض الضغط والعظام وضعف المناعة، وأحتاج لشراء أدويتي شهريًا، وبالفعل أصبح ارتفاع أسعار الأدوية يزيد من أعبائي، خاصةً بعد الخصم الذي طال راتب معاش زوجي الذي يذهب جزء كبير منه لإعالة أسرة ابني العاطل عن العمل، ما يدفعني ذلك في كثير من الأحيان لطلب شراء أدويتي مع المسافرين للخارج، حيث تكون بالعادة الأسعار خارج القطاع أقل إلى حد معقول".

وبصرف النظر عما إذا كان الصيدلي اتخذ قرارا بخفض قيمة الدواء أو رفعها، فإن ذلك يتناقض مع ما نص عليه نظام مزاولة مهنة الصيدلة في فلسطين، وتحديدا في المادة (61) التي تحظر على الصيدلي الامتناع بقصد الاحتكار عن صرف أي وصفة أو بيع أي مستحضر صيدلاني جاهز إذا كان متوفرا لديه، كما لا يجوز له تجاوز أو تخفيض السعر المقرر.

في المقابل، تقول الصيدلانية هناء حرارة، إن عملية تحديد أسعار الأدوية تتم بالتشارك بين اللجنة الفنية الدوائية المنبثقة عن وزارة الصحة، ونقابة الصيادلة والضابطة الجمركية ودائرة حماية المستهلك واتحاد الموردين واتحاد الصناعات الدوائية.

غير أن "حرارة" لم تفصح عن هامش الربح الذي تخضع له عملية تسعير الأدوية من قبل الجهات المختصة، وما هي النسبة القيمية للربح لكل نوع من الدواء. بيد أنها عادت وقالت: "إن الصيدليات لا تلتزم بقانون الأسعار المعتمد من النقابة".

وأرجعت الصيدلانية حرارة في سياق حديثها لـ"آخر قصة"، سبب التذبذب في الأسعار إلى مجموعة من الأسباب، يأتي في مقدمتها الركود الاقتصادي، وغياب الرقابة المطلوبة على تطبيق قوانين تسعير الأدوية باستثناء بعض أنواع الأدوية التي تتم الرقابة المباشرة على أسعارها من قبل نقابة الصيادلة مثل الأدوية المخدرة.

في الوقت نفسه قالت الصيدلانية إن هناك أنواعاً من الأدوية المستوردة غالية الثمن، يتم تحديد سعرها من قبل الشركات الأجنبية المصدرة لها، مبينةً أن هامش الربح في تداول الأدوية يعتبر بسيطاً.

وأوضحت حرارة أن الأزمة تتفاقم مع وجود عدة صيدليات منافسة بنفس المنطقة الحي مثلاً، ما يدفع بعضها للقيام بعملية مضاربة وعمل خصم للزبائن، وخفض أسعار أدوية معينة من أجل تنشيط عملية البيع واجتذاب الزبائن، "وهو في واقع الأمر سلوك يضر بالصيدليات الأخرى الملتزمة بالأسعار الرسمية للأدوية" حسبما قالت.

ومع أن النظام الداخلي لنقابة صيادلة فلسطين، وبحسب المادة (33) يمنع قيام الصيدلي بالخصم على الأدوية، إلا أن التفاوت في أسعار الأدوية وحيل تلاعب الصيادلة لا تزال آثارها قائمة دون رادع قانوني أو رقابة فعلية لضبط أسعار تداول الأدوية في قطاع غزة.

وفي عام 2016 تعاونت وزارة الصحة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإطلاق النسخة الاولى من تطبيق "دواء" على الأجهزة الذكية العاملة بنظام التشغيل "أندرويد"، حيث يتيح هذا التطبيق للمواطنين المجال للاستعلام عن أسعار الأدوية المتاحة ضمن التسعيرة المعتمدة في وزارة الصحة، ويتم تحديث البيانات الخاصة بها من قبل الجهات الفنية المختصة في وزارة الصحة.

خلال مقابلة أجريناها مع مدير عام الصيدلة بوزارة الصحة في قطاع غزة الدكتور أشرف أبو مهادي قال: "إننا كقطاع حكومي نحدد أسعار الأدوية بشكل مدروس ونلزم بها شركات الأدوية، وذلك من خلال معادلة رياضية تراعي سعر الدواء بالنسبة للمواطن والشركة والصيدلية على حد سواء، ولا نسمح بأي مخالفات ترتكبها شركات الأدوية للتغيير بتسعيرة الدواء المحددة".

ووضح أبو مهادي أنه فيما يتعلق بالرقابة على الصيدليات ومنعهم من التلاعب والمضاربة بالأسعار واتخاذ إجراءات قانونية رادعة، فتلك من ضمن مسؤولية نقابة الصيادلة التي من مهامها منع استغلال المريض والحفاظ على جودة وسعر ثابتين بالنسبة للدواء.

من هذا المنطلق توجهت "آخر قصة" لمساءلة نقابة الصيادلة حول الدور الذي تلعبه في هذا الإطار، لكن بعد محاولات عديدة لم نتمكن من الحصول على رد من النقابة.

نساء يدفعن ثمن الأمومة خسارة وظائفهن

كتبت: سلمى العجلة

تزوجت المعلمة هدى أحمد (اسم مستعار) بعدما قضَت سنواتٍ في التدريس بإحدى المدارس الخاصّة بقطاع غزة، وعندما أنجبت طفلتها الأولى فوجئت بأنّ إجازة الأمومة التي منحتها إياها المدرسة لم تتجاوز الأسبوعين فقط.

تقول هدى (35 عامًا)، "مدة الإجازة قصيرة وغير مدفوعة أيضًا فكل يوم قضيته في إجازة الأمومة كان قد ُحصم من راتبي، كما أنّ مديرة المدرسة لم تُوظّف معلمة بديلة خلال فترة إجازتي بل اكتفت بتوزيع الحصص الدراسية على باقي المعلمات حتى لا تتكبّد راتب معلمة جديدة".

أمام ذلك الوضع المتمثل في إجازة وضع غير مدفوعة وكافية قررت هدى ترك العمل مرغمةً رغم النفقات الجديدة التي أُضيفت على كاهل أسرتها الصغيرة بقدوم طفلتها البكر، وعقّبت على هذا القرار بالقول: "كان من الصعب ترك ابنتي بعد أسبوعين فقط على ولادتها واستئناف العمل، لذلك آثرت تقديم الاستقالة والاهتمام بأسرتي ورعايتها رغم الحاجة الماسة إلى مصدر دخلٍ مساند".

وترى هدى أنّ أرباب العمل في القطاع الخاصّ يُفضّلون توظيف النساء "المطلقات والأرامل" عِوضًا عن الآنسات والمتزوجات حتى لا يضطروا للدخول ضمن ما وصفته بـ "دوامة الحمل والإنجاب وإجازات الأمومة"، وقدمت مثالاً على ذلك مديرة مدرستها التي قالت إنها كانت تستبعد توظيف النساء اللاتي أمامهن فرص للزواج والإنجاب.

سعاد مصطفى (اسم مستعار) هي الأخرى واجهت تحدي ترك رضيعها بعد أسبوعين من عملية الولادة نتيجة عدم تضمين إجازة الأمومة في النظام الداخلي لدى الشركة التي تعمل لديها بوظيفة رئيسة قسم.

ولم تجد سعاد في العقد الرابع من العمر، بُداً من مواصلة عملها نتيجة الافتقاد إلى مصدر دخل آخر، وتصف تلك الأيام الصعبة التي عايشتها في الابتعاد عن صغيرها في أيامه الأولى قائلة: "خلال حملي صُنفت ضمن دائرة الحمل الخطر، ومع ذلك لم أتلقَّ إجازات، وعلى الرغم من أنّ ولادتي قيصرية إلا أنّي استأنفت عملي بعد 14 يومًا من الإجازة ولم أكن قد استعدت إلا جزءًا بسيطاً من عافيتي".

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من مركزها في العمل تقول سعاد، "أنا رئيسة قسم لكن ذلك لم يثني المؤسسة عن قرارها بمنح إجازة لمدة أسبوعين فقط ولم أحصل أيضًا على الإجازة الساعيّة التي تُمنح للأم المُرضع، والمتمثلة في ساعة رضاعة يوميًا، فاضطررت إلى وضع طفلي في حضانة وتكّبد تكاليفها".

لم تكن هذه التجارب وقفًا على المعلمتين الآنفتين؛ فغيرهن الكثيرات ممن يعملن في القطاع الخاصّ لم يحصلن على حقوقهن فيما يتعلق بإجازة وضع كافية، إذ تُقدّر نسبة النساء العاملات في فلسطين 17% من مُجمل النساء في سن العمل للعام 2021، بينما ترأس النساء ما نسبته حوالي 11% من الأسر في قطاع غزة للعام 2022. ووفقًا لأقوال الأمهات العاملات فإنّ الكثير منهن تُنتهك حقوقهن عَيانًا في بيئة العمل بما يتعلق بمدة إجازة الأمومة تحديدًا، وبلا شك فإنّ لهذا الوضع أبعادًا نفسية مُرهقة للنساء في فترة إجازة الأمومة أو ما يليها، حسبما أفادت المختصة النفسية فلسطين ياسين.

وقالت المختصة ياسين في حديث مع "آخر قصة"، "إن من المتوقع للمرأة أن تستعيد صحتها الجسدية في فترة لا تقل عن أربعين يوم من ولادتها، وفي تلك الفترة تواجه الأم الجديدة صراعات داخلية بشأن ترك طفلها الذي يحتاج إلى رعاية الأم واهتمامها وهذا ما يضع عليها عبئاً نفسياً يؤثر بطبيعته على أدائها الوظيفي".

بجانب ذلك، فإنّ الأم حديثة الولادة عُرضة للإصابة بما يُسمى اكتئاب ما بعد الولادة وهو ما يتسبب في إحداث توترات وضغوطات نفسيّة عليها وخاصّة إذا كانت عاملة، وفقًا لياسين التي أشارت إلى أنّه قد يتهم البعض تلك الأم بالأنانية وإهمال طفلها في حال اختارت العودة للعمل وسيُعكس ذلك سلبًا على شعورها بالإهمال الوظيفي والتقصير وربما الخوف من خسارة الوظيفة أو المساومة على أمومتها.

تأتي هذه الانتهاكات لحقوق العاملات الأمهات على الرغم مما حفظه لهن قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، في المادة (103) التي نصّت على أنّه "للمرأة العاملة التي أمضت في العمل قبل كل ولادة مدة مائة وثمانين يوماً الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع مدفوعة الأجر منها ستة أسابيع على الأقل بعد الولادة، كما لا يجوز فصل المرأة العاملة بسبب الإجازة المذكورة إلا إذا ثبت أنها اشتغلت بعمل آخر خلالها".

أيّضًا حفظ قانون العمل الفلسطيني في المادة (104) حقّ الأم المُرضِعة، إذ نصّت المادة على أنّه "للمرأة المرضع الحق في فترة أو فترات رضاعة أثناء العمل لا تقل في مجموعها عن ساعة يوميًا لمدة سنة من تاريخ الوضع. وتحتسب ساعة الرضاعة من ساعات العمل اليومية".

بالإضافة إلى هذه النصوص القانونية المُنصفة للأم العاملة، كان قد أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في جلسة مجلس الوزراء رقم (149) في الأول من مارس 2022، إقرار (14 أسبوعًا) عوضًا عن عشرة أسابيع كإجازة مدفوعة للأمهات العاملات عند الولادة، وإقرار إجازة مدفوعة (3 أيام) للأب عند ولادة مولود.

وتعقيبًا على قرار اشتية، صرّحت وزيرة شؤون المرأة آمال حمد، بأنّ قرار تمديد إجازة الأمومة جاء في إطار ضرورة منح الأم العاملة الراحة اللازمة لها وتربية جيل سليم صحياً واجتماعياً ونفسياً، وأشارت إلى أنَّ القرار يمنح المرأة العاملة نوعًا من الأمن الوظيفي ويحافظ على استمرار عجلة العملية الاقتصادية.

أمام هذه المواد القانونية والقرارات الوزارية يقفز سؤالٌ إلى السطح: ما مدى اعتماد القرار الوزاري لإجازة الأمومة ذات الأربعة عشر أسابيع. وهنا قالت منى رستم منسقة مركز الديمقراطية وحقوق العاملين بغزة "إنّ ما تم تعديله فيما يخص رفع إجازة الأمومة هو قانون الخدمة المدنية، أما في قانون العمل فلم يزل للمرأة إجازة وضع مدتها 10 أسابيع (70 يوماً) فقط حيث لم يتم تعديل القانون بعد".

وأضافت رستم "نحن في المركز طالبنا في عدة مناسبات وزارة العمل والجهات ذات الصلّة بضرورة تعديل إجازة الامومة، لكن قانون العمل بكافة بنوده ومن ضمنها إجازة الوضع غير مطبق في قطاع غزة، كما أنّ معظم أماكن العمل تنتهك ذلك القانون ولا يوجد إجراءات رادعة من قبل وزارة العمل بحق المشغلين وأصحاب العمل".

في هذا الإطار، ساءلت "آخر قصة" وزارة العمل حول مدى اهتمامها بتفعيل مواد إجازة الأمومة القانونية والرقابة على تطبيقها لدى جميع مؤسسات العمل في القطاعين العام والخاص، فقال المستشار القانوني في الوزارة محمد الحداد: "إنّ نص القانون واضح وصريح فيما يتعلق بإجازة الأمومة التي تُقدر بعشر أسابيع مقسمة بين 4 أسابيع قبل الولادة و6 أسابيع بعد الولادة"، متجاهلاً نيتهم في تطبيق القرار الوزاري رقم (149) المذكور آنفًا.

وحول سؤاله عن شمولية القانون للقطاع الخاص، أكّد الحداد أنَّ القانون بالفعل يشمل القطاع الخاص وأنَّ وزارته تقوم بدور الرقابة على تطبيق أحكام القانون بالنسبة للعاملين وأرباب العمل على حدٍ سواء، من خلال المفتشين الذين من مهامهم النزول على الميدان ومراقبة مدى التزام أصحاب العمل بالقانون، وفي حال ثبوت أي تجاوز تُبلَغ الجهات المُختصة لإنذار الشركة المخالفة، وعندما يتم التمادي تؤخذ الإجراءات العقابية.

لكن المختصة النفسية فلسطين ياسين أكّدت على أنّ الكثير من النساء العاملات يخشين الإبلاغ عن هذه الانتهاكات خوفًا من فقدان فرصهم في العمل، وهكذا تبقى شهادات النساء العاملات اللواتي برهانًا على أنّ الواقع يختلف كثيرًا عما أشار إليه الحداد رغم أنّ الكثير من النساء يُعانين دون أن تلقى أنّاتهم صدىً فتصبح المرأة مُساوَمة ما بين نيل حقوقها أو خسران وظيفتها دون أي عقاب رادع.

بسبب الديون.. فكرة الهجرة تُراود طبيب أسنان

ينشغل الطبيب سامر صلاح (39 عامًا) بإعادة الحسابات كل مرة على آلته الحاسبة علّ راتبه المُقدّر بألفي شيكلا يكفي هذه المرة لسداد احتياجاته الشهرية دون الاضطرار لتراكم الديون كالعادة.

ويعمل سامر طبيب أسنان في عيادة صديقه الذي سافر إلى أوروبا منذ بضعة أعوام، وكان قد حصل على فرصةِ العمل هذه بشقِ الأنفس، فيما لم يحظَ بعملٍ في إحدى مؤسسات القطاع الصحي الحكومي أو غيره، ولم تُمكّنه ظروفه الاقتصادية من امتلاك عيادة خاصّة به.

يعاني سامر أوضاعًا ماديّة قد لا تليق بمُسمّاه كطبيب على اعتبار أنّه ينحدر من شريحة تتميز بمكانة اجتماعية سامية، لكن ظروف قطاع غزة السيئة اقتصاديًا قد نالت منهم أيضًا كون القطاع يشهد اكتظاظًا في أعداد أطباء الأسنان وفق تصريح سابق لنقيب أطباء الأسنان جمال خصوان توقع فيه أنْ يصل العدد إلى 5000 طبيب خلال الخمس سنوات القادمة، واصفًا الرقم بأنّه يفوق حاجة المجتمع بِمَا لمقارنته مع التعداد السكاني.

ولكن كيف لطبيبٍ قد استنزف تخصصه الدراسي سنوات عمره وجيب عائلته أن يُوفِق بين طموحاته واحتياجات أسرته المكونة من زوجته وأطفاله الاثنين بأجرٍ شهري لا يتجاوز 550 دولار أمريكي؟

يقول سامر لـ "آخر قصّة"، "أفكر بفرص عمل أفضل لأن الجزء الأكبر من الراتب يذهب إلى المواد الغذائية، إضافة إلى مصاريف علاج طفلي الذي يعاني ضمورًا في العضلات، وتكاليف هذين الأمرين مرهونة بالغلاء المعيشي الحاصل مؤخرًا وشُح الأدوية وندرتها؛ ما يتسبب في ارتفاع سعرها وبالتالي هذا ما يحدث اضطرابا في ميزانيتي".

ولا تقف المصاريف التي تُرهق كاهل الطبيب سامر عند هذا الحدّ فهو يستأجر شقة سكنية بقيمة 500 شيكلًا ويُلزم بإيفاء تكاليف الإيجار الشهرية، بجانب فواتير الكهرباء والانترنت التي تعتبر مصاريف شهرية ثابتة إلى حدٍ كبير.

أمام هذه المستلزمات والمتطلبات الشهرية يحاول طبيب الأسنان سامر أن يُقلّص مشتريات أسرته الثانوية أو يستغني عنها مقابل الاحتفاظ بكل ما هو ضروري وأساسي فقط، كما يضطر أن يُحرم وأسرته من الخروج في نزهة والترفيه للعديد من الأشهر لئلا يقع بين فكي الديون التي تصل إلى ربع راتبه شهريًا.

وهربًا من هذا الواقع، يسعى سامر لنيل فرصة عمل بديلة يُحسّن من خلالها ظروف أسرته المتردّية؛ لكن الأمر قد يبدو صعب المنال خاصّة وهو يقضي في عمله الحالي ما يفوق الـ 9 ساعات يوميًا؛ لذلك لا تغيب عن ذهنه فكرة الهجرة الشرعيّة من البلاد وإيجاد فرصة للعيش والعمل أفضل في الخارج.

يحلم طبيب الأسنان أن يمتلك يومًا ما بيتًا خاصًا لا يضطر في نهاية الشهر لتسديد قسط إيجاره للمالك، ويأمل أن تتغير ظروفه للأفضل دون أن يذهب للاقتراض من الأقارب والأصدقاء مرة تلو المرة لتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرته وأطفاله.

إليكم قائمة بالمصروفات الشهرية:

حبيب أسئلة :-

الدخل	المصاريف الشهرية .
2000 شـ	إيجار بيت 500 شـ
	أغذية أساسية 500 شـ
	تسوق أسبوعي 200 شـ
	فائدة القرض 70 شـ
	مواصلات 200 شـ
	جرة غاز 72 شـ
	مصروف مواصلات مدرسية 600 شـ
	فاتورة كهرباء 100 شـ
	فاتورة نت 50 شـ
	أدوية الطفلة 200 شـ
العجز 492 شـ	2492

ذوات إعاقة يُواجهن التمييز والحرمان داخل الأسرة

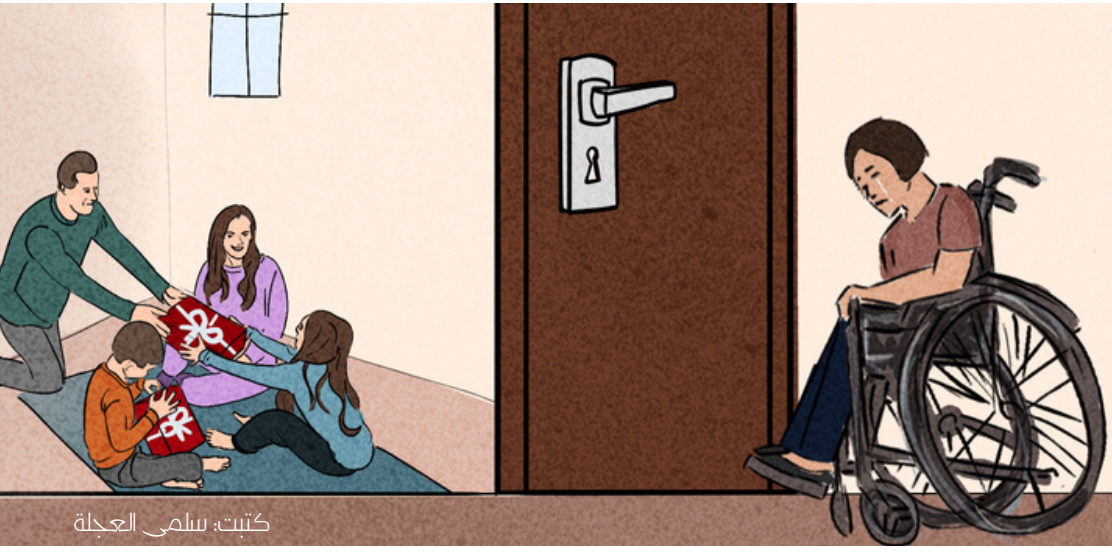

كتبت: سلمى العجلة

داخل غرفة تُشبه المخزن تعيش ريما سهيل (اسم مستعار) التي تعاني من إعاقةٍ بصرية جزئية وقد لا تؤذيها إعاقتها بقدر ما يُرهقها التمييز الواضح الذي تُمارسه أسرتها بينها وبين اخوتها الأصحاء.

وتقطن الفتاة العشرينية في تلك الغرفة دون بابٍ يُغلق عليها أو يحفظ خصوصيتها وسط تهميشٍ واضح، حيث تجلس بين الأثاث غير المُستخدم وعفش البيت المتراكم، في مكانٍ شَهِد على نوبات حزنها ومراحل اكتئابها المتعددة.

وتبدو ريما كأنّها تعيش في سجن وهي تخفض صوتها للحديث مع "آخر قصّة"، خشيّة أن يستمع والدها أو أخواتها الذين كانوا يراقبون من بعيد، تقول، "حاولت تعويض النقص فتخرجت بمعدل دراسي عالي لأُثبت لأهلي أنني قادرة على الإنجاز لكن دون جدوى".

وتُفضِل الفتاة الخروج من البيت غالبًا على أن تبقى تحت وطأة معاملة أسرتها التي وصفتها بـ "القاسية"، وتسرد موقفًا من المواقف المتكررة غالبًا إذ يُجلِس والدها أختها بين أحضانه يدللها ويُلاطفها في المقابل يتعامل مع ريما بكل عصبية وسوء.

لا تتوقف ظروف التمييز الحاصلة على ريما وحدها فقد أشارت بيانات مسح العنف المجتمعي الفلسطيني للعام 2019 إلى أنّ نسبة النساء المعنّفات ذوات الإعاقة اللواتي تعرضّن للعنف النفسي بلغت 50% مقابل 20% تعرضن للعنف الجسدي مرة واحدة على الأقل من قبل الزوج. كما أظهرت نتائج المسح أنّ أكثر أشكال العنف النفسي استخدامًا كانت التمييز داخل الأسرة وجاءت بنسبة 81.6%، تلاه الشتم والسب والصراخ بنسبة 81.3%، ثم الإهانة والتذكير الدائم بالإعاقة بنسبة 76.3%، والتحقير والنظرة الدونية بنسبة 74%.نهلة مفيد (اسم مستعار) التي تعاني إعاقة حركية هي أيضًا لاقت صنوفًا من التمييز الأسري، تقول لـ "آخر قصة"، "عندما يصل راتبي من وزارة الشؤون الاجتماعية يتقاسمونه فيما بينهم دون استشارتي، ودائمًا ما يكون صوتي غير مسموع في البيت، كما أشعر أنني عبء على كاهلهم فإذا ما رغبت بالخروج لمكانٍ ما أجدهم يتثاقلون من حملي ونقلي".

أثناء حوارنا مع نهلة (15 عامًا) كانت ملامحها تتفق رعبًا وحاولت مقاطعتنا أكثر من مرة خوفًا من والدها، رغم المرات العديدة التي أخبرتنا عنها وقد قضتها حزنًا من استغلالهم لراتبها أو تهميشهم لها وعدم اهتمامهم بآرائها أو مكوثها في البيت لفترات طويلة دون خروج فقط لأنه ليس هناك من يرغب في مساعدتها بالخروج.

تصمت ريما ونهلة وغيرهم الكثير من الفتيات ذوات الإعاقة أمام هذه الأشكال من العنف النفسي والتمييز الأسري، وقد بلغ عدد النساء من ذوي الإعاقة المسجلات في وزارة التنمية الاجتماعية حتى عام 2022، نحو 24 ألف فتاة وامرأة من مجمل ذوي الإعاقة المقدّر عددهم بـ 35 ألفًا، حسب ورقة أعدّتها الوزارة.

وتواجه هذه الفئة من النساء ظروفها الأسريّة رغم ما كفله لها القانون الفلسطيني رقم (4) بشأن حقوق المعوقين في المادة رقم (9) أنّه على الدولة وضع الأنظمة والضوابط التي تضمن للمعوق الحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال والتمييز.

أمام النص القانوني الذي يحفظ حقوق ذوي الإعاقة من التمييز يقفز سؤال مفاده هل هناك فتيات حاولوا طلب المساعدة من الجهات المختصة نتيجة معاناتهم من التمييز الأسرى؟ تُجيب سوسن الخليلي أمين سرّ الاتحاد العام لذوي الإعاقة، بأنّه من النادر جدًا أن يُفكر أحد من هذه الفئة بتقديم شكوى نتيجة الضوابط الاجتماعية والعرفية.

وقالت الخليلي لـ "آخر قصة"، "صمت ذوي الإعاقة لا يلغي ما يتعرضون له من مضايقات داخل أسرهم، خاصة عندما يُحرم الكثير منهم حضور مناسبات عائلية واجتماعية خوفًا من وصمة العار التي قد تُلحق بالعائلة إذا عرف الناس بوجود شخص من ذوي الإعاقة فيها على اعتبار أنّه داء (وراثي) مما قد يؤثر على زواج الفتيات لديهم وغيرها من الأفكار وأشكال التمييز المتعددة".

أما ما هو أخطر من حدود التمييز في المعاملة بين الأصحاء وذوي الإعاقة داخل الأسرة نفسها حسبما أشارت الخليلي، هو التمييز الذي قد يصل إلى الحرمان من التعليم والزواج والميراث وما قد يُرافقهم من أشكال العنف النفسي والجسدي كالضرب والإهانة والتجاهل وغيرها، مبينةً أنّه حرمان من أبسط الحقوق التي كفلها القانون للبشر. وربما لم يأتِ سكوت النساء من ذوي الإعاقة عن المطالبة بحقوقهم في معاملة أسريّة عادلة من فراغ، وفق ما أفادت به المحامية ابتهال أبو نصر التي أشارت إلى أنّ القانون الفلسطيني يُعاني قصورًا حيال ذوي الإعاقة خاصّة المادة (9) باعتبارها النصّ القانوني الوحيد الذي تناول الانتهاكات للمعوقين لكنه ومع ذلك لم يأتِ على ذكر أي نوع من أنواع العقوبات إزاء مخترقي القانون، وفق قولها.

بدورها، أرجعت المختصة الأسرية سعاد أبو ضلفة أسباب التمييز الأسري الحاصل بين الأفراد ذوي الإعاقة وقرنائهم من الأصحاء إلى أنّ هناك أسر لا تتقبل وجود فرد من ذوي الإعاقة داخلها فيترتب على الأمر المعاملة السيئة والحادة والخجل من نظرة المجتمع كما ينعكس سلوك الأبوين على باقي الأفراد تجاه ذوي الإعاقة؛ مما يجعلهم في حالة توتر وغليان طوال الوقت وما يتولد عنه من مشاكل نفسية أخرى كالعزلة والاكتئاب وغيرها.

وبناءً عليه، يُفترض أن يتعامل الأهل مع أحد أفراد ذوي الإعاقة في الأسرة تعاملا انسانيا صحيا وشموليا وليس تعاملًا مبني على التعاطف والشفقة، وفق ما تقدّمت به المختصة النفسية هويدا الدريملي التي أشارت أيضًا إلى ضرورة تمكين الأفراد ذوي الإعاقة من أدوات مساعدة وملائمة ليصلوا للرعاية الذاتية والنفسية.

وقالت الدريملي إنّه من واجب الأخوة في البيت الواحد التعاون مع أخيهم من ذوي الإعاقة فلا يحظى بحقوقه الكاملة فقط وانما يشاركونه في واجباته أيّضًا، وأشارت إلى أنّه على الأهل امتلاك الشجاعة لتقبل وجود شخص من ذوي الإعاقة بينهم وعدم نبذه، ومن دورهم خلق بيئة آمنة بين الأخوة داخل البيت حتى يتمكنوا من ممارسة أنشطتهم بالشراكة وليس بالتفرد.

أربعُ حِرف أساسية تواجه خطر الانقراض في غزة

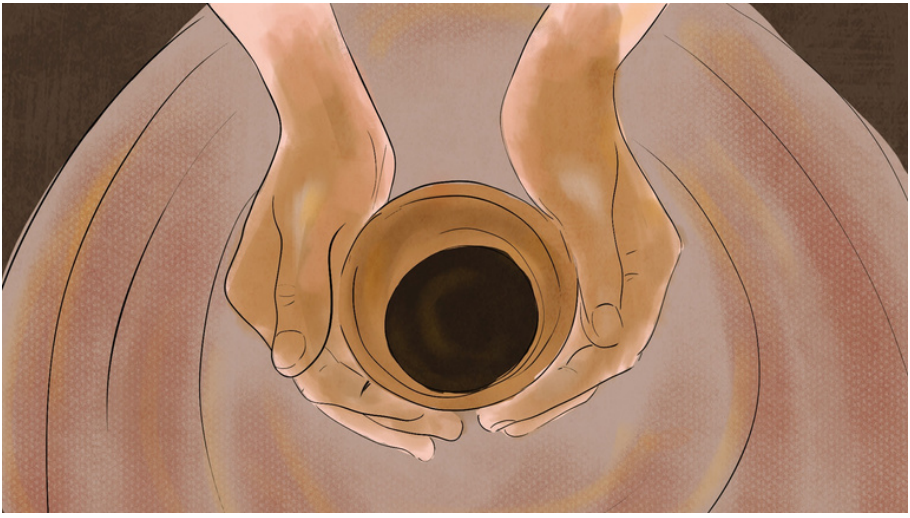

كتبت: ميساء أبو زكري

مَن منّا لا يذكُر بِساط الجدات الصغير ذو الألوانِ الزاهية عندما كانوا يضعونه وسط البيت القديم؛ إلا أنّه أصبح اليوم يبدو كقطعةٍ تراثية نادرة بعدما أصبح الذين يُواظبون على وجوده في بيوتهم قلّة، في ظلّ غزو الطراز الغربي لصالونات البيوت فأصبحت هذه المنتجات على وشكِ الانقراض.

يجلسُ المسن محمد الصواف (77 عامًا) خلف آلة النول التقليدية التي ورثها عن أبيه في ورشته الصغيرة وسط قطاع غزة، فيما يبدو الرجل في مشهده هذا كمن يُجدف عكس اتجاه الريح في زمنٍ تعمر الأسواق فيه بالسجاد التركي والإيراني والصيني وغيره.

وهو بذلك يواجه خطر اندثار المهنة التي يزيد عمرها عن 300 عام لقلّة الطلب عليها ويعد واحد من قلّة يمارسون الحرفة، حسبما قال لـ "آخر قصة". "أقلع الكثير من صُنّاع السجاد اليدوي عن المهنة وأصبحت صناعة البُسط من المهن التي لا يرغبها السوق المحلي؛ وبالكاد يزورنا هنا الزوار الأجانب ليروا آلية صناعته ويأخذون بعض القطع كتذكار من تراث فلسطين".

كما يعمل الصواف على نقل خبرته لابنه وهو خريج جامعي لم يجد فرصة عمل ملائمة، ففضل مساعدة والده في هذه المهنة اليدوية التي تتطلب الكثير من الجهد البدني لاسيما حركة اليدين والقدمين، وبذلك يهرب من فكاك البطالة والانضمام إلى العاطلين عن العمل الذي بلغ عددهم 223 ألفًا في قطاع غزة فكانت ورشة والده ملاذه الآمن.

ويبلغ سعر المتر الواحد من السجاد المحلي الصنع 40 شيكلًا أيّ ما يُعادل (11 دولار)، بينما يبلغ سعر المتر من السجاد المستورد 30 شيكلًا أي ما يُقارب (8 دولار)، وفقًا للصواف، الذي عدّه سببًا ربما لتراجع الطلب على منتوجاته خاصّة في ظلّ تردي الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وارتفاع معدل الفقر إلى 59% منذ فرض الحصار قبل 17 عامًا.وعلى غرار حرفة الصوّاف، تبدو مهنة صناعة الفخار الأصيلة مهددة بالانقراض أيّضًا بعدما عمّرت في قطاع غزة لعقود طويلة، حسبما أشار سيد عطالله (43 عامًا) الذي توارث العمل في هذه الحرفة عن أبويه ويُعد مصنعه في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة واحد من أصل ثمانية مصانع هي فقط التي تحفظ إرث الحرفة من الاندثار في قطاع غزة.

يشكو الفواخري عطا الله من ضعف حادّ في إقبال المواطنين على منتجات مصنعه الفخارية التي أصبحت تقتصر على اقتناء الزبادي تحديدًا على اعتبار أنّه قد لا تخلو مائدة بيت فلسطيني منها، إضافة إلى استمرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي منذ العام 2006 كونها شريان أساسي في العمل؛ الأمر الذي ساهم في شُح الإنتاج الفخاري وما ترتب عليه من تقليص عدد العمال في مصنعه.

يقول عطا الله في حديثٍ لـ "آخر قصّة"، "قمت باستثناء أكثر من عشر عمال بسبب قلّة المردود المالي للمصنع واكتفيت بأبنائي الثلاثة فقط، على الرغم من أنَّ صناعة الفخار تحتاج لكادر من العمال تبعًا للإجراءات المتعددة التي تتطلبها من نقل الطين وفلترته ووضعه في درجة حرارة عالية جدًا تتراوح ما بين 300-400 درجة مئوية".

ونتيجةً لذلك فإنَّ عمل عطا الله مُهدد بالتوقف يومًا ما كما هو حال مهنته تمامًا، لكن انقراض بعض المهن التراثية لا يتوقف على مهنتي صناعة الفخار وصناعة السجاد اليدوي؛ بل يمتد إلى حرفة التنجيد أيّضًا التي باتت على مشارف الانتهاء في قطاع غزة، وهي مخصصة لصناعة الأرائك والوسائد والمراتب من فرشٍ منزلي بما يتضمنه من أرضي أو مرتفع يدويًا.

أحد أولئك الذين ما زالوا مواظبين على حرفة التنجيد هذه هو سليم العكلوك (59 عامًا) إذ يجد نفسه لوحده مع اثنين من رفاقه في هذا العمل الذي يمارسه منذ 4 عقود، ويقول لـ "آخر قصّة": "استبدل الكثير من أصحاب هذه المهنة إياها مع وجود البضائع المستوردة من الخارج في أسواقنا المحليّة فقد أصبح الناس يُفضّلون الجاهز والمتاح".

ويتنقل الرجل الحِرفيّ ما بين الماكينات الموغلة في القِدم والمتآكلة بفعل عدم سماح الاحتلال الإسرائيلي بدخول آلات جديدة إلى قطاع غزة كغيرها الكثير من المواد الخام الممنوعة الدخول نتيجة الحصار المفروض على القطاع منذ نحو 17 عامًا، لكن العكلوك ما زال وبالرغم من ذلك صامدٌ في العمل الذي ورثه عن أجداده.

وكانت التنجيد تدخل في تأسيس كل منزل جديد ولكَ أن تتخيل مدى الإقبال عليها قديما وحجم ازدهارها لعقود إلى أن حلّت التكنولوجيا بديلًا ومنافسًا شرسًا ساهم في ضعف التوجه نحو الصناعة اليدوية للفرش المنزلي وخلافه، ويقول العكلوك، "لقد حرص والدي على تعليمي هذه الحرفة ليضمن مستقبلي ولم يتوقع التغيرات التي ستصيب وجودها ومع هذا فأنا اعتبرها مصدر دخلي الرئيس ولا أنوِ استبدالها".

يتشارك الحرفيّين طارق خلف (48 عامًا) والعكلوك ذات الهمّ إلى حدٍ مُشابه، ويعمل خلف في مهنةٍ أخرى لا تقلّ أهمية عن التنجيد أو معاناة في الثبات رغم ما يُحيطها من تحديات تهوي بها نحو الانقراض، وهي صناعة الخيزران بأشكاله الإبداعية ولونه الساحر الذي يوحي إلى زمن جميل وقديم في الأثاث المنزلي.

ولم يتبقّ من أصحاب هذه المهنة إلا ما يُقارب ثمانية فقط في قطاع غزة الذي تبلغ مساحته 365 كم² ويتجاوز عدد سُكانه المليوني نسمة، وفقًا لخلف الذي قال في حديثٍ لـ "آخر قصة"، "تأثرت صناعة الخيزران بالحالة السياسية المتأرجحة التي يعيشها السكان في غزة وأصبحت الكثير من الأدوات اللازمة لصناعتها لا تدخل القطاع".

> إضافةً إلى ذلك، فقد قلّ الطلب على المنتجات المصنوعة من الخيزران وأصبح يتركز في أسرّة الأطفال وعكاكيز المسنين وما إلى هنالك، بحسبِ خلف الذي توارثت الأجيال في عائلته هذه الحرفة منذ العام 1916 وكانت لمصانعها فروع في القدس ويافا وغيرها من مدن فلسطين؛ إلا أنّهم اليوم اقتصروا على العمل في غزة وقلّصوا عدد العمال من 150 عاملًا إلى الثلث نتيجةً لضعف الإقبال محليًا على الخيزران ذاته.

حاولت "آخر قصة" الوصول إلى أيّة أرقام دقيقة تفيد بالحجم الفعلي لوجود هذه المهن داخل قطاع غزة؛ لكن ما ثبت أنّه لا تتوفر أيّة إحصاءات رسمية لعدد المصانع أو الورش التي ما تزال تعمل في هذه الحِرف لاقتصارها على التوريث العائلي فقط، فاكتفت بعرض ما رواه أصحابها حسب واقع خبرتهم في مجالاتهم على اختلافها.

وقد تسبب انقراض هذه المهن في ارتفاع منسوب البطالة إلى 47% في صفوف الشباب بقطاع غزة بشكلٍ طبيعي نتيجة إغلاق العديد من المصانع واندثار الكثير من الحرف، التي حوّلت أصحابها من الأثرياء إلى الفقراء وقد كان يُعرف فيما ما مضى أن الحِرفيين أكثر فئات المجتمع ثراءً، أما اليوم فلا يكاد يوفر صاحب هذه المهنة ما يكفي لمتطلبات عائلته.

ويحلم الكثير من الحرفيين في المهن السابقة الذكر إلى أن يعود لحرفهم مجدها وتتبدل الأوضاع الاقتصادية إلى الأفضل فيتوسع العمل وتتضاعف أعداد المصانع وينتعش الاقتصاد الصناعي قليلًا، لتنافس هذه الحرف التي لا ينقصها من الجودة شيء المنتجات العالمية على رقيها ورفعتها.

محلات العطارة ملجأ المرضى الفقراء في غزة

ينشغل تحسين الخضري (58 عاماً) داخل محل العطارة الخاص به في سوق الزاوية القديم وسط مدينة غزة، في إعداد خليط من عدة أعشاب ونباتات؛ تلبيةً لطلب أحد الزبائن الذي جاء إليه يشكو من آلام قرحة المعدة.

يقول الخضري الذي يعمل في هذه المهنة منذ 35 عاماً متوارثًا إياها عن والده، إنَّ التداوي بالأعشاب يمكنه معالجة عشرات الأمراض من بينها أمراض الجهاز الهضمي والتنفسي، والضعف الجنسي، والأمراض الجلدية وتساقط الشعر، والكبد الوبائي وأمراض القلب، لكنه لم يوضح إلى أي مدى تنسجم الوصفات الطبية التي يمنحها إلى زبائنه، مع الضوابط الصحية.

ويُطلق على التداوي بالأعشاب مصطلح (طب النباتات) الذي يعد شكلاً من أشكال الطب البديل وهو خيار يتجه إليه المرضى الفقراء الذين لا يقدرون على دفع ثمن العلاجات الكيميائية التي تبيعها الصيدليات، في الكثير من الأحياء والمناطق المهمشة في قطاع غزة.

ويرى الخضري أن زبائنه المُقبلين على شراء الوصفات الطبيّة العشبية في ازديادٍ مستمر، في ظلّ تصاعد معدلات البطالة التي وصلت إلى 44% في قطاع غزة، وارتفاع معدل الفقر إلى 81.8%، إذ يعاني 64% من انعدام الأمن الغذائي، بحسب إحصاءات نشرتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

وعن خلطته التي أعدّها للزبون المُصاب بقرحة المعدة، قال العطار الخضري، "تتكون من عرق السوس الذي يمنع نمو البكتيريا، والزنجبيل والكركم والثوم الفعّالين في علاج أمراض الجهاز الهضمي، والبابونج كمسكن لآلام المعدة، إضافة للحلبة وهي غنيّة بالمواد الصمغية التي تُغلف بطانة المعدة وتُسرّع التئام التقرح".

يشير بيده إلى المحتوى العشبي إلى الزبون ويقول بثقة: "يوضع هذا الخليط في لترٍ من الماء المغلي، ثمّ يخلط المزيج بالعسل.. تناول هذا الخليط يجب أن يستمر يوميًا ولمدة ثلاثة أسابيع، وسيتم القضاء على القرحة تمامًا".

بلا شك فإنّ تكلفة هذا الخليط العشبي زهيدة إذ لا تتجاوز الخمسة شواقل، فيما أن أدوية قرحة المعدة التي يُنصح بصرفها الأطباء المتخصصون من الصيدليات تزيد في قيمتها عشرة أضعاف، وربما أكثر.

من بين المواطنيين الذين يتداوون بالأعشاب قسراً بحكم قلة ذات اليد، منال بصل (41 عاماً) التي جاءت للحصول على تركيبة عشبية لعلاج مرض الربو الذي يعاني منه طفلها البالغ سبعة أعوام.

تقول المواطنة بصل لـ "آخر قصة": "زوجي يعمل حارساً لبناية سكنية لا يتجاوز راتبه الشهري 700 شيقلاً وينفق نحو ربع هذا المبلغ في سداد إيجار منزلنا، الأمر الذي لا يجعلنا قادرين على شراء الكثير من الأشياء وأهمها الأدوية والعلاجات".

أما فيما يتعلق بجدوى وفعالية التداوي بالأعشاب في علاج مرض طفلها، قالت السيدة بصل: "أعتقد أن للأمر فعالية، وأشعر بتحسن في صحة إبني. ربما مفعولها ليس سريعاً كالأدوية العادية، إلا أنها تُجدي نفعاً إلى حدٍ ما".

ويتوافق مع الخضري وبصل في آرائهما نحو فعالية العلاج بالأعشاب، مدير مركز ابن النفيس للنباتات الطبية والمكمّلات الغذائيّة" في غزّة محمود الشيخ علي، الذي قال إنّ العلاج بالأعشاب أفضل من الأدوية الكيميائية إذ تُستخلص الأولى من الطبيعة وتُعزز المناعة وليس لها آثار جانبية.

وأوضح الشيخ عليّ الحاصل على درجة "الماجستير" في التغذية العلاجية من جامعة الأزهر بغزة، أن الإقبال يزداد على محال العطارة في فصل الشتاء تحديداً حيث تكثر الإصابة بنزلات البرد والإنفلونزا والأمراض الصدريّة، والتي تستخدم لعلاجها أعشاب مختلفة مثل البابونج والينسون والزنجبيل والمرمريّة.

ويعد التداوي بالأعشاب ملجأ المرضى خاصّة الفقراء منهم بسبب رخص ثمن الوصفات العلاجية العشبية، بحسب الشيخ علي الذي أشار إلى أنّ فلسطين تعتبر من أغنى بلاد العالم في وفرة الأعشاب، إذ تحتوي على 2800 نوع من النباتات العشبية الطبية، إلا أنّه يُشهد ضُعفًا في الاهتمام المحلي بهذه والفائدة التي تقدمها في مجال الطب والتداوي، وفق قوله.

وعلى النقيض من ذلك، قال مدير وحدة الإجازة والتراخيص في وزارة الصحة بغزّة طه الشنطي لـ "آخر قصة"، "إن فعالية الخلطات العشبية ليست كبيرة وربما صفرية في علاج الأمراض، وعلى الرغم من أن الطب الشعبي مستمد من عادات وتقاليد الأجيال السابقة، إلا أنّه لا يعتبر -علمياً- مصدراً للعلاج من الأمراض، إذ لم يثبت جدواه بشكل بحثي في علاج الأمراض".

واستدل الشنطي على صحة قوله بأنّ أصحاب محلات العطارة غالباً لم يتلقوا أي تعليم في علم الأعشاب مثل التغذية العلاجية أو الصيدلة؛ الأمر الذي لا يجعلهم أطباء معالجين، وفق قوله.

لكن عدم امتلاك العطارين شهادات علمية في المجال الطبي لا يعني أن تقوم الجهات الرقابية بوقف عملهم، بحسبِ الشنطي، معللًا ذلك بأنّ ما يبيعونه غير ضارًا أو مواداً ممنوعة.

وما بين الآراء التي تناقض فعالية الطب الشعبي أو التي تشجعه وتثبت قدرته العالية على العلاج، يساهم الطب البديل شأنا أم أبينا، في التخفيف من الأعباء المادية على كاهل الأسر الفقيرة.

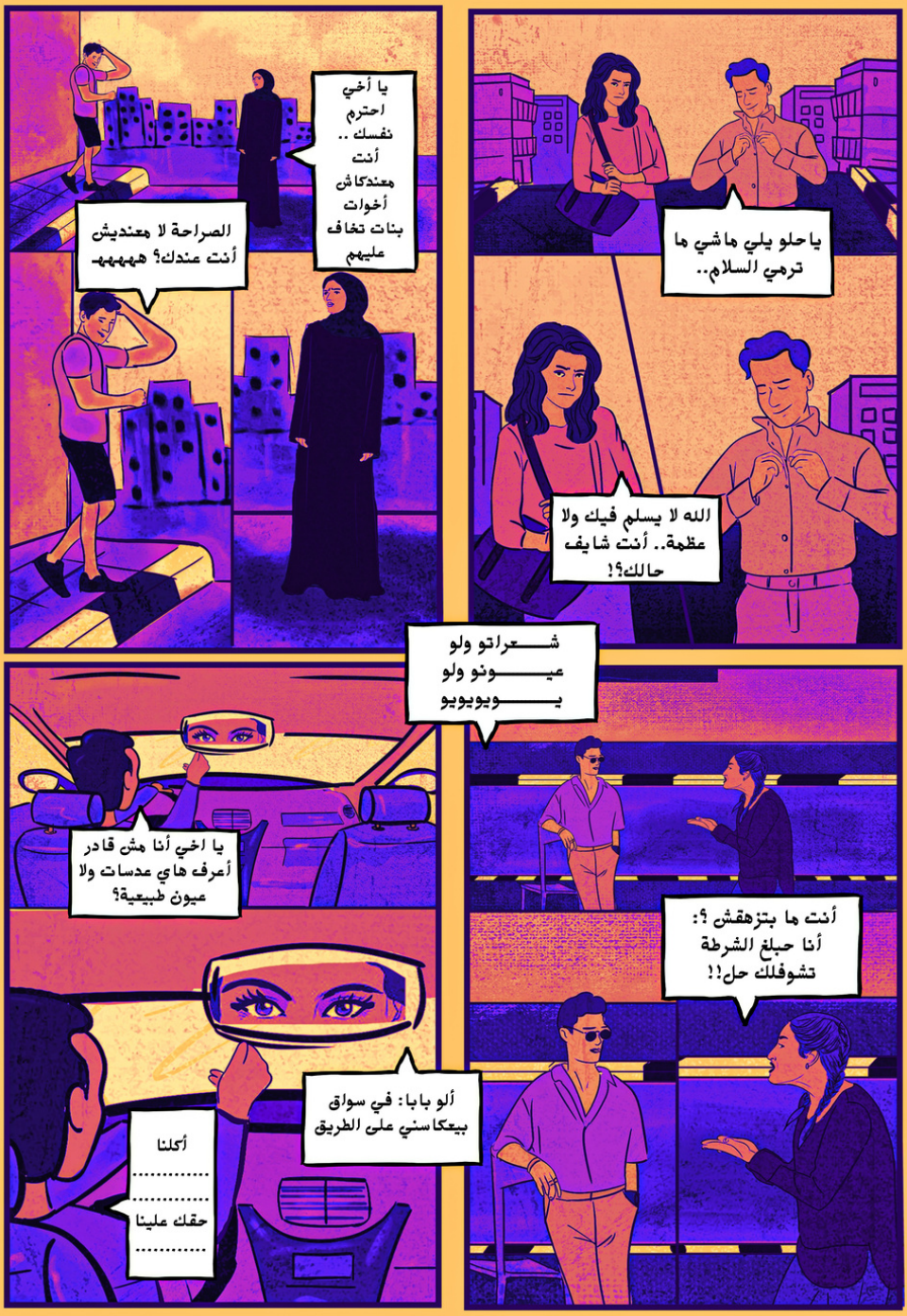
يا حلو يلي ما شي ما ترمي السلام..
الله لا يسلم فيك ولا عظمة.. أنت شايف حالك؟!
شـــعراتو ولو عيـــونو ولو يـــويويويو
أنت ما بتزهقش ؟: أنا حبلغ الشرطة تشوفلك حل!!
يا أخي احترم نفسك .. أنت معندكاش أخوات بنات تخاف عليهم
الصراحة لا معنديش أنت عندك؟ هههههه
يا اخي أنا مش قادر أعرف هاي عدسات ولا عيون طبيعية؟
ألو بابا: في سواق بيعكاسني على الطريق
أكلنا .... حقك علينا .....

واقع الزواج والطلاق في قطاع غزة خلال عام 2022

المحاكم الابتدائية أنجزت (19.550) عقد زواج

بلغت حالات الطلاق من نفس الزواج (1.015)

انخفاض في حالات الزواج بنسبة (6.3%) عن عام 2021 وهو عائد إلى الظروف الاقتصادية التي يعيشها أهالي قطاع غزة.

نسبة الطلاق الاجمالية (20.2%)

ارتفاع نسبة الطلاق عن العام السابق بمعدل معدل (0.9%).

آخر قصّة
LAST STORY

المصدر: المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

www.laststory.com

آخر قصة

LAST STORY

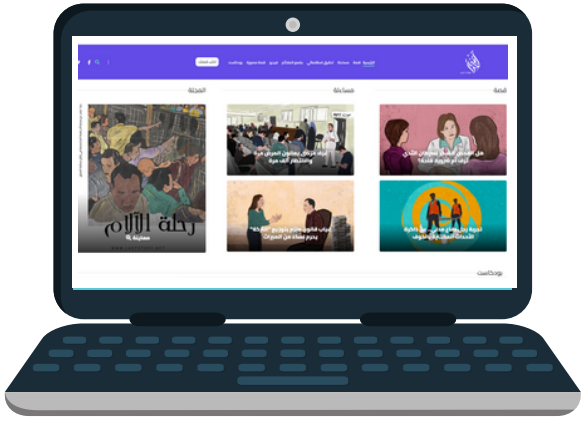

WWW.LASTSTORY.NET

تصفح أسهل لمعالجة صحفية عميقة